فان كان الفعل منصوبا كما في قراءة ان لا يرجع بالنصب فهي الناصبة والا فالمخففة ولو كان
الفعل الذي دخلت المخففة عليه غير متصرف بان لا يجئ منه مضارع وبعض غيره
من الامثلة او شرطا بان دخل عليه واحد من ادوات الشرط او دعاء بان استعمل
فيه وان كان وضعه لغيره لا يحتاج الى احد هذه الحروف لعدم الالتباس بالناصبة
حينئذ لعدم دخولها على واحد منها مثال غير المتصرف نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون
قد اقترب اجلهم ومثال الشرط قوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب
ومثال الدعاء قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة وفعلية غضب
وتخفف كان فتلغى على الافصح الاستعمال وقد جاء وصدر مشرق اللون كان ثدييه
حقان على الاعمال والمشهور نحو كان ثدياه حقان بالالغاء وقيل فيها ضمير شان مقدر
كما في المفتوحة المخففة قال الرضي ويجوز ان لا يعتبر لعدم الداعي اليه كما في المفتوحة لكن لزوم
ما لزم في المفتوحة من حروف التعويض للفعلية بعدها يقوى اعتباره فيها ايضا نحو قوله تعالى
كان لم تغن بالامس وقوله كان قد ورد الاظفار وتخفف لكن فيجب الغاؤها
لما بينها والعاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها وليست لسائرها ما يجرى مجراها اما اعمال واجاز
الاخفش ويونس اعمالها مخففة قال الرضي ولا يعرف له شاهد ويجوز دخولها على الجملة او عليها
مشددة ومخففة وهي عاطفة او اعتراضية نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو حاضر
ويجوز حينئذ اي حين اذ خففتا والغيتا دخولها اي كان ولكن المخففتين على الفعل
لانتفاء المانع عنه بالالغاء نحو قام زيد وعن ما قام زيد ولكن قعد والسا
بع من الاحرف الثمانية التي منصوبها ما قبل مرفوعها الا الواقع في المستثنى المنقطع
اذ العامل في المتصل الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا عند البصريين وقال
المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامها مقام معنى الاستثناء به وهو اي المستثنى المنقطع الذي
لم يخرج على صيغة المجهول من متعدد لعدم دخول معناه في المستثنى منه بحسب المفهوم
كما في مثال المتن او المراد كما في جاءني القوم الا زيدا عند عدم دخول زيد في القوم قبل الا
ستثناء بان يراد به جماعة خالية عن زيد والعامل فيه ما قبل الا من الكلام عند سيبويه كالمستثنى
المتصل والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة نصب لكن واليه الاشارة بقوله
لكونها بمعنى لكن اي تنصب الاسم وترفع الخبر لكونها بمعنى لكن وخبرها في الاغلب محذوف
فيقدر له الخبر نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ وقد لا يحذف نحو
قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم . والتاسع . من الثمانية
لا الكائنة لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه كما في الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة و
عملها لمشابهتها بان في افادة المبالغة فان تفيد المبالغة في الاثبات لانها للتحقيق ولا في النفي
لانها لنفي الجنس لعدم الجنسية التي هي مدار عملها المؤثرة وشرط عملها ان يكون اسمها نكرة
مضافة او مشبهة بها لانها لو كانت مفردة تبنى على ما تنصب به من فتحة او كسرة

ويا

والياء والمشبهة بالمضاف ما يأتي بعده ما يتم معناه به وهو معمول له مرفوعا نحو لا حسنا وجهه
او منصوبا نحو لا طالعا جبلا ونحو لا حسنا وجها ونحو لا عشرين درهما او مجرورا بحرف
من الحروف الجارة نحو لا بعيدا منك ولا خيرا منك ومعطوفه الذي لا يفيد بدونه نحو
لا ثلاثة وثلثين لانه لو سكت عن ثلاثة لا يفيد بخلاف لا رجل وامرأة غير مفصولة
عنها لانها لو كانت مفصولة لا تقوى للعمل فيها لضعفها نحو لا غلام رجل جالس
عندها ظرف للخبر كما هو الظاهر وفائدته الاحتراز عن لزوم الكذب بنفي جلوس
جنس الغلام ويجوز ان يكون خبرا بعد خبر اشارة الى جواز تعدد الخبر وظرفيته
وتقسيم الثاني وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه حرفان ما ولا المشبهتان
بليس في كونهما للنفي وعند ابن الحاجب مشابهته ما اكثر لانه لنفي الحال كما ان ليس
كذلك عنده وقال الرضي والحق انهما للنفي المطلق بخلاف لا فانه لنفي المطلق
او للاستقبال وفي الدخول على المبتدا والخبر نحو قوله تعالى ما هن امهاتهم
بالنصب ونحو قوله تعالى فلا شيء على الارض ولا وزر مما قضى الله واقيا قال ابو علي
والزمخشري بامتناع دخول الباء على خبرها اما عند بني تميم لانهم لا يعملونها عمل ليس
واجاز الاخفش قال الرضي وهو توجيه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا فيكون
دخول الباء في الخبر من وجوه مشابهتها بليس وشرط عملهما اي ما ولا ان لا يفصل
بينهما وبين اسمهما بين نائب الفاعل فيجوز ابقاؤه على النصب للزوم ظرفيته ورفعه
لفظا كما قالوا في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ويجوز ان يكون مسندا الى ضمير مصدر مستتر
فيه اي ان لا يقع فصل بان يليهما ان الزائدة عند البصريين والنافية المؤكدة عند
الكوفيين وتسمى عاذلة والنحاة لا يذكرون المبطلات الا لعمل ما وقال الاندلسي ينبغي
ان يعتبر هذه الشروط المعتبرة لعمل ما في لا بل هي فيها اولى وانها اضعف من ما والمصنف
سلك هذا المسلك وجعل شروطهما وقد جاء عمل ما مع ان على سبيل الشذوذ
وجعل المبرد جواز عمله معه قياسا ولا بخبرهما بان تقدم الخبر على الاسم خلافا لبعضهم
فيه مطلقا ولبعض في تقديم الخبر الظرف قياسا على ان ولا بغيرهما اي غير ان والخبر
من معمولات الخبر الا الظرف بان يتقدم ذلك المعمول على الاسم فلا يجوز ما عمرا زيد ضارب
بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين واما اشتراط عدم
الفصل لانهما عامل ضعيف لا يتقوى للعمل مع الفصل وان لا ينتقض النفي في الخبر ولو
انتقض في كلام لا يضر العمل كسابق نحو ما زيد شيئا الا شيئا بالا او لما بمعناه
ولم يذكر لندرة استعماله قبله ما الا لانه لو انتقض بغير بمعنى الا لا يبطل العمل
فيه نحو ما زيد غير قائم ولا رجل غير حاضر واجاز يونس الاعمال مع الانتقاض فكانه
تمسك بقول الشاعر وما الدهر الا منجنونا باهله . وما طالب الحاجات الا معذبا وجعلوه